

من وزير المالية

إلى

السيد وكيل شركة عقارية

الموضوع: حول المعلوم على الأراضي غير المبنية  
المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 18 جانفي 2016

لقد أقدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنكم اقتنيتم لدى نزل قطعة أرض مسيجة كائنة بالمنطقة السياحية بالحمامات مستغلة من قبل النزل المذكور في إطار نشاطه السياحي وأنه بتقدمكم قصد الحصول على رخصة بناء طالبتم بلدية الحمامات بما يفيد خلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية للأربع سنوات الفارطة فطلبتكم مدكم بتوضيحات حول مدى خضوع قطعة الأرض موضوع التفويت للمعلوم المذكور.

وجوابا، يشرّفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 32 من مجلة الجباية المحلية تعفى من المعلوم على الأراضي غير المبنية خاصة الأراضي غير المبنية المسيجة ولو كانت منفردة والمستغلة في نطاق نشاط صناعي أو تجاري أو مهني وعليه وباعتبار أن نزل قام باستخراج رسم عقاري منفرد للأرض موضوع مكتوبكم وتحصل على قرار مصادقة على تقسيم عمراني بتاريخ 20 أوت 2015 فإنها تصبح خاضعة للمعلوم على الأراضي غير المبنية بداية من هذا التاريخ باعتبارها لم تعد مستغلة في نطاق النشاط المهني للنزل.

هذا ولا يمكن لشركة عقارية \_ الانتفاع بالإعفاء المخول للأراضي المهيأة لمدة سنتين وباعتبارها اقتنت أرضا في طور التقسيم.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

التعويض الكام الطور أسامة  
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي